

مسيرة تطوير المنظومة التربوية بالجزائر: الواقع والتحديات

*The process of developing the educational system in Algeria: reality and challenges*حنان بوطورة^{1*}، سميرة منصوري²¹مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية. جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)h.boutora@univ-skikda.dz²مخبر البحوث والدراسات الاجتماعية. جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة (الجزائر)s.mansouri@univ-skikda.dz

تاريخ الإرسال: 2021/09/21 تاريخ القبول: 2021/11/15 تاريخ النشر: 2022/01/01

الملخص:

هدفت هذه الدراسة للتتبع وتشخيص واقع مسيرة تطوير المنظومة التربوية بالجزائر وما حققته المدرسة الجزائرية في هذه المسيرة من إنجازات وتعرضت له من تحديات واخفاقات وأزمات، وللإجابة على تساؤلات الدراسة وبلوغ أهدافها اعتمدنا منهجا وصفيا تحليليا. وتوصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات منها: أن المدرسة الجزائرية حققت إنجازات معتبرة في تطورها عبر عدة مراحل من الإصلاحات من حيث الهياكل القاعدية وعدد المدرسين والأساتذة وخبراتهم، وعدد المؤطرين والمفتشين، والوسائل البيداغوجية، إلا أن هناك شبه اجماع من الفاعلين التربويين على أن المنظومة التربوية الجزائرية لازالت تعاني من عدة نقائص وتحديات تواجه مشروعها التربوي ولازالت تنتظر حلا جذريا لها كالمدر المدرسي والتسرب المدرسي، الانزلاقات الإيديولوجية والسياسية، مشكلة الهوية، مشكلة تكوين المعلم، والاكتضاظ بالفصول الدراسية، ضعف المناهج التربوية وانفصالها عن الواقع المعاش وخصوصيته، وكلها تحديات تستوجب التعمق في دراستها للخروج بالمنظومة التربوية من حالة الأزمة إلى مرحلة الإنجاز.

الكلمات المفتاحية: المنظومة التربوية الجزائرية؛ المدرسة الجزائرية؛ المشروع التربوي.

Abstract:

This study aimed to track and diagnose the reality of the development site of the educational system in Algeria and the achievements of the Algerian school in this process of challenges, tests and crises, and to answer questions and achieve goals, we adopted a descriptive and analytical approach, And I got major value for the tutors and professors, typography, print, print, print, print, print A consensus of educational actors that the Algerian educational system still suffers from several shortcomings and challenges facing its educational project and is still waiting for a radical solution to it, such as school wasting and school dropout, ideological and political slips, the problem of identity, the problem of teacher formation, overcrowding in classrooms, weak educational curricula and their separation from the living reality and its specificity, all of which are challenges that require in-depth study to get the educational system out of a state of crisis to the stage of achievement.

Keyword: *Algerian educational system; Algerian school; Educational project.*

مقدمة:

تعتبر المنظومة التربوية على قدر كبير من الأهمية في تحديد طبيعة النظام الاجتماعي للمجتمع، وكذا طبيعة الأفراد القادرين على تحمل أعباء النهوض به وتحقيق تقدمه، من خلال قيامها على اعداد أبنائه وتنشئتهم وفق القيم والمعايير المقبولة داخل الضمير الجمعي، لتمكينهم من الاندماج ضمن نظام العلاقات الاجتماعية وأداء أدوارهم الاجتماعية بنجاح وبالتالي تحقيق الاستقرار والتوازن للنظام الاجتماعي، وضمان استمراريته، لذا صار تطوير المنظومة التربوية وإصلاح التعليم وتحسين نوعيته باستمرار، ومواجهة المشكلات والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهه مطلبا عالميا، لكل الدول التي تتطلع لبناء حاضرها وتحقيق الاستدامة في مستقبلها انطلاقا من تطوير كفاءات مواردها البشري ورفع قدراته التنافسية في مجتمع المعرفة وعصر المعلومات.

لهذا سعت الجهود المتتالية للجزائر منذ الاستقلال لتوجيه نظامها التعليمي ووضعها على المسار الصحيح الذي يواكب التحولات العالمية والتوجهات التربوية الحديثة للنهوض

بالمجتمع الجزائري من خلال تربية جيل يمتلك من المهارات والصفات المعرفية والقيمية ما يجعله قادر على تنمية الحياة الاجتماعية، وإنتاج العلوم وحل المشكلات التي تواجهه، وهو ما تداعت لأجله جهود الإصلاح والتطوير للمنظومة التربوية عبر مراحل تباينت في خصائصها من حيث طبيعة المشروع التربوي فيها، وكانت لها انعكاسات على الواقع التربوي بالجزائر.

وعلى الرغم من الموارد التي تتوفر عليها المنظومة التربوية الجزائرية في مسيرتها التطويرية والقادرة على رفع مردودها التربوي، ورغم إشارة بعض التحليلات الأكاديمية إلى وجود شيء من الانجاز في أدائها فإن مخرجاتها تتعرض لكثير من الانتقادات، لعل أهمها عدم قدرة النظام التربوي بالجزائر على مواكبة التطورات بالواقع الاجتماعي من ناحية ولا التطورات العالمية من جهة ثانية، بسبب افلاس خطابه التربوي وعجز برامج التكوين رغم الإصلاحات المتتالية والتي جاءت على درجة كبيرة من التبسيط والتبعية جعلت انتقال المدرسة الجزائرية من الحالة التقليدية إلى الحالة الحديثة انتقالا شكليا لم ترجمه نتائج ميدانية مرضية بالإضافة إلى مشكلة الهوية التي ما تفتأ ترجع لدائرة الضوء في النقشات الدائرة حول واقع المنظومة التربوية بالجزائر.¹

وانطلاقا مما سبق تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية حول التساؤلات التالية:

1. ماهي المحطات التطويرية التي مرت بها المنظومة التربوية بالجزائر؟
 2. ماهي أبرز التحديات التي عرفتها المنظومة التربوية بالجزائر في مسيرتها التطويرية؟
- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الحالية إلى ما يلي:
- التعرف على المسيرة التطويرية للمنظومة التربوية بالجزائر.
 - إبراز الإيجابيات التي تحققت بالمسيرة التطويرية للمنظومة التربوية بالجزائر.
 - التعرف على الإشكالات التي اعترضت مسيرتها التطويرية.
 - التعرف على التحديات التي تواجه المشروع التربوي بالجزائر في علاقاته الداخلية وبمحيطه الخارجي.
- أهمية الدراسة:

تتأى أهمية هذه الدراسة من أهمية المتغير الذي تسعى لدراسته وهو تطوير المنظومة التربوية وما له علاقة بالتعليم الذي يندرج ضمن أساسيات التوجه العالمي نحو البحث عن سبل تحقيق التنمية المستدامة، وتتعلق هذه الدراسة بالبحث في الجهود المتعلقة بتطوير التعليم بالجزائر، واستقصاء تاريخ هذا التطوير وما اعترضه من تحديات وأزمات كمدخل أساسي للإنطلاق في إصلاح العثرات وتعزيز الإيجابيات لبلوغ غايات الإصلاح والتطوير.

منهج الدراسة:

للإجابة على هذه تساؤلات الدراسة وبلوغ أهدافها ارتأينا معالجة الموضوع بالاعتماد على المنهج الوصفي الذي لا يخلو من التحليل، وبالعامل على التفصيل في المسألة من خلال النقاط التالية: 1. المنظومة التربوية بالجزائر: قراءة في المفهوم والتاريخ. 2. إشكالية إصلاح المنظومة التربوية. 3. مخلفات مسيرة تطوير المنظومة التربوية بالجزائر على المدرسة الجزائرية. 4. التحديات التي يواجهها المشروع التربوي الجزائري.

1. المنظومة التربوية بالجزائر: قراءة في المفهوم والتاريخ

1.1. مدخل مفاهيمي للمنظومة التربوية بالجزائر:

1.1.1. مفهوم المدرسة:

— يعرفها فيريدinand بويسون بأنها: مؤسسة اجتماعية ضرورية تهدف إلى ضمان عملية التواصل بين العائلة والدولة من أجل اعداد الأجيال، ودمجها في إطار الحياة الاجتماعية.²

— المدرسة بذلك أداة للتنشئة والتطبيع الاجتماعي، وهي بمثابة مجتمع مصغر تعكس تناقضات المجتمع الخارجي وتشخص مختلف بنياته وعلاقاته التركيبية، فهي نظام من العلاقات التربوية والاجتماعية، أو نظام من التفاعلات النفسية والاجتماعية المعقدة.

— ويعرفها أرنولد كلوس: في رؤية للمدرسة عن هذا التوجه فهو ينظر إلى المدرسة بوصفها: "نسقا منظما من العقائد والقيم والتقاليد، وأنماط التفكير والسلوك والتي تتجسد في بنيتها وفي أيديولوجيتها الخاصة".³

2.1.1. المفهوم السوسيولوجي للمدرسة:

يعرف علماء الاجتماع المدرسة على أنها نظام معقد ومكثف ورمزي من السلوك الانساني المنظم الذي يؤدي بعض الوظائف الأساسية داخل البنية الاجتماعية، وهي كما يطلق عليها، مؤسسة شكلية رمزية معقدة، تشمل على سلوك مجموعة كبيرة من الفاعلين، وتنطوي على منظومة من العلاقات بين مجموعات مترابط فيما بينها بواسطة شبكة من العلاقات التي تؤدي فعلا تربويا عبر التواصل بين مجموعات المعلمين والمتعلمين.⁴

وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف المدرسة على أنها مؤسسة اجتماعية أوجدتها المجتمع بهدف القيام بمجملّة من الوظائف ذات الصلة بتنشئة الأجيال الجديدة على منظومة القيم والمعايير الاجتماعية والتي تجعل الفضاء الاجتماعي للمجتمع واضحا في أذهانهم من خلال تمكينهم من معرفة جملة التوقعات الاجتماعية التي تحدد ماهو مرغوب وماهو غير مرغوب من السلوك، بهدف اعدادهم لأداء أدوارهم الاجتماعية بما يحقق لهم التوافق النفسي والاجتماعي ويساهموا بذلك في خدمة ذواتهم ومجتمعهم.

3.1.1. مفهوم المنظومة التربوية

تعرف على أنها تفاعل متكامل بين عدة عناصر بشرية وإدارية وتربوية وعلمية وقانونية ومالية، تقوم بضمان وظيفتي التربية والتعليم في المجتمع، من خلال إنشاء وزارة خاصة بالإشراف على إدارتها وهي وزارة التربية الوطنية.⁵

4.1.1. مفهوم المشروع التربوي

— ويعرف بأنه: "مشروع إستراتيجي ومتكامل تتوافر له كل متطلبات النهوض بذاكرة وثقافة المجتمعات وتوجهاتها الحالية والمستقبلية، لأنها تطمح إلى إنتاج إنسان يعتز بوطنه ويعيش بوئام ومحبة مع المواطنين الآخرين، وتنمو عنده شيئا فشيئا روح الابداع والابتكار".⁶

انطلاقا من تعريف المنظومة التربوية والمشروع التربوي يمكن تحديد الرابطة بين المفهومين في كون المنظومة التربوية هي وعاء يحوي المشروع التربوي الذي يعد من خلاله المجتمع الأجيال الجديدة بما تتحيه من موارد تمكن للمشروع التربوي الانتقال من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، وبالمثل يعد المشروع التربوي المحرك للمنظومة التربوية ومحور وجودها الذي يعطيها معناها ويحدد مستوى تحقيقها لأهداف وجودها بما تبينه انعكاساته بالواقع التربوي للمجتمع.

2.1. البعد التاريخي للمنظومة التربوية بالجزائر:

عرفت المنظومة التربوية الجزائرية عدة إصلاحات أهمها اعتماد المدرسة الأساسية حسب مقرر 1997، كما كان الاهتمام بإصلاح المنظومة التربوية هو الدافع وراء انشاء المجلس الأعلى للتربية سنة 1997، وكذا انشاء اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم والتي نصبت من طرف رئيس الجمهورية بتاريخ 13 مايو 2000، إلا أنها واجهت عدة مشاكل وتحول الإصلاح التربوي من عملية عادية روتينية إلى إشكال استعصى حله، وكانت المراحل التي مرت بها المدرسة الجزائرية كالتالي:

1.2.1. المرحلة الأولى: (التبني والتوجه 1962-1976):

تميزت هذه المرحلة بغياب نظرة شمولية لما يجب أن يكون عليه النظام التربوي والمدرسة الجزائرية مستقبلا، وأجبر هذا الوضع السائد بعد الاستقلال صناع القرار على الاحتفاظ بالنموذج المدرسي الذي كان سائدا وقت الاستعمار على الرغم من حرية القرار السياسي لدى الإدارة الجزائرية وذلك للمحافظة على تعليم عدد كبير من الجزائريين، وفي الوقت ذاته سعت إلى احداث بعض التغيرات والتوجه نحو التأسيس للمدرسة الجزائرية الجديدة التي تحافظ على مقومات الهوية الوطنية.⁷

ونص دستور 1963 على مبادئ تؤكد على هذه المقومات (المادة 4: تنص على أن الاسلام دين الدولة، المادة 5: تنص على أن اللغة العربية لغة رسمية للدولة) كما نصت المادة 18: على الحق في التعليم ومجانيته)، وفي سنة 1968 تم تكوين لجنة ثنائية لإصلاح التعليم أكدت على أهداف تعريب وجزارة المنظومة التربوية تدريجيا. ثم كان دستور 1976 الذي أكد على الفلسفة التربوية التحررية للميثاق الوطني وأصدرت بعدها أممية 35-76 المؤرخة في 16 أفريل 1976 باسم المدرسة الأساسية التي تضمنت أول سياسة وطنية جزائرية للتربية كاملة و شاملة.⁸

وعلى الرغم من هذه المجهودات التي بذلت بعد الاستقلال لتأسيس المدرسة الجزائرية إلا أن نتائجها لم تكن مرضية، حيث أنها وبدلا من أن تنتج حراكا ونشاطا اجتماعيا أوجدت ركودا ثقافيا نتيجة السعي للاهتمام بالكم على حساب الكيف، وكذا نتيجة لتوظيف المدرسة والمؤسسات الاجتماعية لخدمة توجهات أحادية الجانب تقرها الثقافة الاشتراكية التي سيطرت على الواقع الاجتماعي في هذه الفترة إضافة إلى سيطرت

اللغة الفرنسية، فأصبح نتيجة لذلك الواقع الاجتماعي اتكاليا وضعف به الحراك الاجتماعي والمعرفي في ظل سياسة الحفاظ على السلم الاجتماعي*

1.2.2. المرحلة الثانية: (الإصلاح الجزئي والتصحيح الضروري 1976-2000):

وتميزت هذه المرحلة برغبة المعربين لإدماج اللغة العربية في المسار التعليمي واعتبارها لغة للعلم ووسيلة هامة لاكتساب المعارف، وكان ذلك بعد ميثاق الوحدة الثقافية العربية سنة 1964، والذي كان الهدف منه الحرص على تنشئة الأجيال وتعليمهم مع مراعاة البعد القومي والديني في البرامج والمناهج الدراسية في الوطن العربي، ومر التصحيح اللغوي بمراحل منذ سنة 1965، وامتد هذا الاجراء ليشمل السنوات الثانية والثالثة والرابعة من التعليم الابتدائي، ومع بداية 1971، تقرر العمل بالإجراء الخاص بتعريب الأقسام المفتوحة في مراحل التعليم ما أدى إلى ظهور ازدواجية لغوية في نظام التعليم، تعليم يلحن باللغة العربية وآخر يلحن باللغة الفرنسية، نتيجة العجز في الاطارات المكونة باللغة العربية في بعض الاختصاصات، انقسم على اثرها التلاميذ إلى معربين ومزدوجين وهو ما زاد من حدة الانقسام والصراع على المستوى الفكري والثقافي للطلاب.⁹

وفي هذه المرحلة دخلت المدرسة الجزائرية منحنى جعل منها ميدانا للصراعات الفكرية والثقافية وحتى السياسية، حول مسألة الهوية ومقوماتها من لغة، دين وتاريخ، وهو ما أثر سلبا على عملية وضع سياسة إصلاح للمنظومة التربوية وعرضها للعديد من العراقيل منعت تحقيق أهدافها نتيجة تشتت الرؤى الايديولوجية في فهم الطرق والأدوات والمبادئ والأهداف التي ينبغي صياغة السياسة التربوية وفقها وهو ما تسبب في ظهور مشكلة المنظومة التربوية التي اعترفت بها الحكومة وأدخلتها أجندتها السياسية سنة 2000.¹⁰

1.3.2. المرحلة الثالثة: (الإصلاح العميق وبناء النظام التربوي الوطني):

في هذه المرحلة تبني نموذج التغير الشامل والإصلاح العميق للمدرسة الجزائرية، وكان ذلك بموجب أمرية 16 أفريل 1976، والتي أسست للنظام التربوي الوطني وعملت على تأصيل المدرسة بمضامينها وإطاراتها وبرامجها، إضافة إلى ديمقراطيتها وانفتاحها على العلوم والتكنولوجيا، وتحدد هذا الإصلاح نتيجة المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها الجزائر.¹¹

وعموما يمكن تلخيص سيرورة التطور التاريخي للمدرسة الجزائرية في خمس مراحل أساسية هي:¹²

- مرحلة الوضع الانتقالي في المدرسة من وضع إلى وضع واستمر ذلك إلى غاية 1980 أين بدأ تأسيس النظام الوطني بتطبيق النص القانوني.
- مرحلة الإصلاح الشامل والتأسيس القانوني لنظام التربية وبهذا النظام اكتسبت المدرسة هويتها وانتمائها.
- مرحلة التطلع نحو التجديد والتطوير، وتوجه الاهتمام في هذه المرحلة إلى تشكيل لجان المراجعة والتقويم ثم إنشاء مجلس أعلى للتربية أنيطت به مهمة توجيه السياسة التربوية، وتجديد أساليب التعامل معها.
- مرحلة التسبب في تسيير أمور التربية وفي ممارسة التغيير الارتجالي، وهي مرحلة طرحها ظروف الانفتاح السياسي.
- مرحلة إصلاح الإصلاح وهي مرحلة جعلها المسؤولون ورشة كبرى لعمليات المراجعة والتغيير وإعادة النظر فيها ثم إنجازه من خلال اقتراحات اللجنة المكلفة بالموضوع التي طرحت ملامح سياسة بديلة تنحصر في التركيز على المبادئ ذات الصلة بمفاهيم المواطنة والمساواة والتسامح والسلم والديمقراطية.

2. أسباب فشل الإصلاحات المتتالية للمنظومة التربوية بالجزائر في تحقيق أهدافها: يمكن لمتابع مسار تطور المنظومة التربوية بالجزائر منذ الاستقلال ملاحظة التغيرات التي مرت بها والمطبات والإخفاقات التي عانت منها وحالت دون تأديتها لوظيفتها الاجتماعية الحقيقية بفاعلية أين استلب دورها لصالح أطراف ووظائف خارجية أخرى جعلت من الدولة الجزائرية تهمش الاهتمام بالمشكلات التربوية والبيداغوجية الحقيقية للمدرسة الجزائرية.¹³

وقد بدأ اعتراف الحكومة الجزائرية بوجود إشكالية بالمنظومة التربوية سنة 2000، والذي اتخذ مسارا طويلا في أجندتها السياسية بداية بالانتقال من الأحادية إلى التعددية بموجب دستور 1989 أين أوجد وضعاً وحراكاً سياسياً جديداً ومختلفاً بالكلية عن الوضع وطبيعة الحراك السياسي قبله، حيث بدأت توجهات ايديولوجية متعددة تظهر على

الساحة الاجتماعية والسياسية وحتى بالساحة التربوية فأصبح المعلمين والإعلاميين يعبرون عن توجهاتهم السياسية والإيديولوجية من خلال الانتقادات التي يوجهونها لمختلف السياسات العامة بالبلاد ومنها السياسة التربوية وهو الأمر الذي كان يعد من الطابوهات، فمن ذلك الحراك الفكري والثقافي ففقدت المدرسة الجزائرية استقلاليتها وبدأت تعبر عن فوضى الايديولوجيات أكثر منها مجالا للتربية والتعليم.¹⁴

وتأسيسا على ذلك فإنه على العكس من المرحلتين السابقتين واللذان سيطرت في توجيه المنظومة التربوية ثقافة واحدة فهذه المرحلة اتسمت بظهور اتجاهات متعددة تتنافس لوجيه الحياة والعمل بالمجتمع إلا أن المجتمع غير مؤهل لاستقبال هذا التحول الفكري والثقافي الكبير فقد ظهرت التعددية الحزبية كخيار اقتصادي أكثر منه خيار معرفي وهو ما انعكس بالسلب على الواقع الاجتماعي وتسبب في انقسام المجتمع إلى طوائف متكثلة ومنغلقة على ذاتها، وترفض أي مبادرة فردية تخرج عن أفكارها وتوجهاتها، وفي هذا الوضع يضعف الحراك الاجتماعي الايجابي ويسود حراك اجتماعي قائم على العصبية والاقصاء، وهو ما سبب ضعف الاهتمام بالعلم والمعرفة و ودخول المنظومة التربوية دائرة الصراع الراديكالي على السلطة، حيث ظهرت هامشية المشاركة المعرفية الايجابية بالعلم والمعرفة، واهتمت بذلك المدرسة بأنها صاحبة الدور الفعال في ظهور الفكر الاسلامي المتطرف نتيجة تدريس مناهج تحرض على التطرف الفكري، كما أن منطق الفكر الانقلابي في لفترة البومدينية ساهم إلى حد ما في ظهور الفكر التعصبي، الإقصائي القائم على قوة السلاح، كما أن التوجه الى التطرف والتعصب لم يكن من جهة واحدة بل هو من جهة التيار اليساري أيضا.

وقد انعكست هذه الثقافة الراديكالية بالسلب على تطور المنظومة التربوية بالجزائر فبدلا من مفاهيم حرية المبادرة، والجدارة القائمة على قوة العمل والقوة المادية والكفاءة المعرفية كمعيار للحراك الاجتماعي التي جاء التوجه السياسي نحو التعددية لايادها بالخيارات الاجتماعية والواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري كمفاهيم وتصورات نظرية فإنها في واقع الأمر لم تكن موجودة بالواقع الاجتماعي ولا بالسياسة العامة التي توجه هذه المنظومة التربوية والاجتماعية كون هذا التحول كان ظاهريا ولم يمس القنوات الفكرية للنخبة السياسية وصناع القرار، ففي مقابل مفاهيم التعددية والحرية بنيت السياسة

التعليمية على منطق التكتل والصراع الفكري والسلطوي بين العسكري والسياسي، وتأثرت المنظومة التربوية بمفاهيم الراديكالية و الصراع الايديولوجي والتكتل ورفض الآخر ، وهذا ما جعلها تنتج واقعا اجتماعيا مغايرا عن الأهداف التي يفترض أن الإصلاحات والتوجه نحو الفكر التعددي وقبول المختلف بالخيارات الاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري جاء ليوصله، حيث اتجهت الخيارات الاجتماعية بدلا من ذلك إلى الركود المعرفي والتعصب والصراع الذي طال المدرسة أيضا.

ومن ثم بدأ التفكير في إصلاح المنظومة التربوية بتكوين المجلس الأعلى للتربية سنة 1996 والذي تم تنصيبه من طرف رئيس الجمهورية السيد: ليمين زروال بتاريخ 26 نوفمبر 1996، وكلف بتقييم نقدي وموضوعي للمنظومة التربوية واقتراح إصلاحات ملائمة ووضع استراتيجية تدريجية مع الزمن لتكوين سياسة وطنية للتربية وجاء في تقرير المجلس الأعلى للتربية ما يأتي:¹⁵

- معاناة المدرسة من القيود الايديولوجية.
 - غياب تصور شامل للسياسة التربوية.
 - إهمال وتهميش الفاعلين التربويين في المنظومة التربوية من طرف السياسات السابقة.
- ومنذ 1989 دخلت المنظومة التربوية في حالة مرضية أين صارت تخرج بطالين وراديكاليين متطرفين في كافة النواحي الايديولوجية، ورغم ما قدمته المدرسة من خدمات للمجتمع إلا أن وضع الاخفاق غلب عليها وما لبث أن تأزم فظهر ذلك في صور متعددة من الاخفاقات المتتالية والاختلالات الخطيرة التي وجهتها نحو الاكراهات الإيديولوجية والانزلاقات السياسية، في حين بقيت وظيفتها الأساسية للتربية والتعليم تعاني من تدني المستوى وهبوط قيمة الشهادات وزيادة الهدر المدرسي وأعداد المتسربين والراسبين ، فصارت المنظومة التربوية توسم بالمنظومة المنكوبة وعلى اثر ذلك قام رئيس الجمهورية بتكليف اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وتقديم الاقتراحات لإخراجها من أزمتها.¹⁶
- ويمكن تفسير ذلك بأنه في سبيل السعي لشراء السلم الاجتماعي وفي إطار شرعية الاستقرار فقدت المنظومة التربوية شرعيتها في القدرة على تأدية وظائفها الاجتماعية وتعرضت باستمرار للكثير من الانتقادات كونها أصبحت تؤدي وظيفة الحفاظ على السلم

الاجتماعي بغض النظر عن جودة مخرجاتها التربوية من عدمها فقد انخرطت المنظومة التربوية والمدرسة الجزائرية في الصراع والتكتل على أساس التوجهات الايديولوجية الكبرى وأصبحت كل كتلة تريد أن تفرض توجهاتها وهو ما يجعل مردودها ينحدر مرة بعد أخرى ويوجد لدى الكفاءات العلمية القدرة على النهوض بالمنظومة التربوية نتيجة لهذه الثقافة الصراعية اتجاه نحو تفضيل السلامة والأمن الشخصي والهجرة والابتعاد عن الوطن خاصة عندما وصلت سياسة الاقصاء إلى مرحلة راديكالية لا تسمع للأخر بل تقصيه مباشرة بمجرد أن يتعارض مع أطروحاتها الايديولوجية والذي وصل بمرحلة العشرية السوداء إلى الاقصاء الجسدي والاعتقالات .

ولعل من أهم أسباب الفشل الإصلاحات المتتالية للمنظومة التربوية بالجزائر في تحقيق أهدافها ما يلي:¹⁷

- سعي أصحاب القرار إلى اقتباس النظريات الجديدة، ونقل التصورات المتتالية من غير أن تتأكد من قدرتها على استيعابها، ومواءمتها لواقعنا وظروفه، ومن غير أن يتم تهيئتها وقبولها بالمجتمع.
 - يتم الحديث عن العصرية والتفتح ولكن البعض لا يدرك من وراء هذين المفهومين إلا التمسك القوي باللغات الأجنبية، والأخذ بثقافات تلك اللغات.
 - يتم التحدث على التحديد وإبداء تعلقا بالمستجدات في كل شيء، ولكن المشكلة لم يتم استيعاب القديم، ولم يتم توظيفه توظيفاً إيجابياً.
 - يتم التحدث عن المستقبل والرؤية المستقبلية ولكن في الوقت ذاته لا توجد رؤية صحيحة قادرة على استيعاب الحاضر والاستفادة منه، قبل توجيه الرؤية نحو المستقبل.
 - الاهتمام بالتغيير والتطوير ظاهر في الأقوال، لكن المواقف العلمية تناقض ما يدور في الأذهان.
3. مخلفات مسيرة تطوير المنظومة التربوية على المدرسة الجزائرية:

يمكن للمتتبع لانعكاسات مسيرة تطوير المنظومة التربوية بالجزائر على المدرسة الجزائرية تكوين نظرة شاملة عن أهم الحقائق والمعوقات والانجازات التي عرفت في مسيرتها باعتبارها البيئة الشرعية لتنفيذ السياسة الوطنية في مجال التربية ونذكرها فيما يأتي:

1.3. الحقائق التي يمكن رصدها من مسيرة المدرسة الجزائرية

من أهم الحقائق التي يمكن رصدها من مسيرة المدرسة الجزائرية ما يأتي:¹⁸

- لم توجد المدرسة الجزائرية منذ بداية الاستقلال وإنما قبل ذلك وما أوجد بعد الاستقلال هو الإطار الفكري الفلسفي لها كفكرة استقرت بالأذهان ولم ترجمها الاجراءات الملموسة إلا في زمن متأخر عن ذلك.
- لم يطرح موضوع التربية في البداية في البداية طرحا استراتيجيا، ولم تعالج قضاياها بذات الأسلوب الذي كان في معالج القضايا الأخرى كالصناعة والزراعة.
- لم تكن هناك أمام المسؤولين في شؤون المدرسة خطة سياسية وطنية مدروسة تعتمد ويعمل بها، وإنما ترك الأمر لاجتهادات المجتهدين، فجاءت المشاريع مرتجلة وغير مدروسة.
- من أبرز القضايا التي ظلت ملازمة للنظام التربوي التباين في النوايا والممارسات بين سياسة القول وحقيقة الفعل.
- رغم تصريحات السياسيين التي تؤكد أن التربية من اهتمامات الدولة، إلا أن العناية بقضايا التربية ما تزال لم ترتق إلى المستوى المنشود، فعلى الرغم من حجم الميزانية المرسودة لهذا القطاع الحيوي إلا أن ذلك لا يترجم الاهتمام الحقيقي الذي يجب ألا يقتصر على الامكانيات المادية والإنفاق وإنما يجب أن يبرز في نوع الامكانيات المكرسة للبحث والتكوين والتطور، وزيادة التخطيط الدقيق وتحسين ظروف العمل بالقطاع ونوعية الوسائل المعينة على ترقية الأداء... الخ.

2.3. الانجازات التي يمكن رصدها من مسيرة المدرسة الجزائرية

أما عن الانجازات التي يمكن استخلاصها من مسيرة المدرسة الجزائرية فيذكرها عبد القادر فوضيل فيما يأتي:¹⁹

- التوسع الكمي في مجال المنشآت المدرسية ومعاهد التكوين بما يستجيب لمبدأ تعميم التعليم.
- تأسيس نظام تربوي وطني مستمد من توجهات الأمة.
- إقرار نظام التعليم الأساسي وتمديد فترة التعليم الإلزامي.

- توحيد لغة التعليم في المراحل المختلفة وفي فروع العلوم الانسانية في الجامعة.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان توفير إطارات التعليم.
- تكوين جيل من المتعلمين بالعربية ونخبة من إطارات الدولة.
- استعادة المدرسة جوانب عديدة من شخصيتها مما يمكنها من تحقيق أهداف نوعية في مجال تطلعات المجتمع في الميدان الثقافي.

3.3. المعوقات والأزمات التي يمكن رصدها من مسيرة المدرسة الجزائرية

وفي إطار هذه المسيرة اعترض المدرسة الجزائرية جملة من المعوقات والأزمات التي حدثت من فاعليتها حددها عبد القادر فوضيل فيما يأتي:²⁰

1.3.3. المعوقات والتحديات الداخلية

- بقاء المدرسة الجزائرية في بداياتها على النهج القديم وفق النظام الموروث من الاستعمار وعند تأسيس النظام التربوي الوطني حددت المسؤوليات والتطلعات خارج حدود الامكانيات والوسائل التي تعينها على تحقيق ما يتطلب منها.
- ترك تسيير الأمور التربوية الهامة لاجتهادات المجتهدين حتى ولو لم تكن اجتهاداتهم متوافقة مع الخط السياسي العام.
- مشكلة إعداد المعلم ظلت قائمة منذ البداية حيث يشير الواقع التعليمي في الجزائر منذ بداية الإصلاحات إلى يومنا هذا أن العلم يتفاجئ في كل مرة بالإصلاحات التي لم يتلقى أي تكوين بخصوصها ، ففي مرحلة التدريس بالأهداف والتي تشترط في العلم أن يكون قادرا على صياغة الهدف التعليمي اجرائيا بشكل جيد وكامل وجدت مدرسين مفتقرين لهذا الشرط ولأي ملمح من ملاح المعلم الذي يقتضيه التدريس بالأهداف ، فلم يكن سوى جهازا منفذا لمخططات تربوية لا يتطلب فيها مستوى الطموح مع الامكانات التربوية والبيداغوجية المتوفرة مما يدخل النظام في حالة من التقهقر بدلا من الإصلاح.²¹

ومن أسباب ضعف تكوين المكونين:²²

- نقص التكوين القاعدي المناسب لاستيعاب مضامين برامج التكوين الجديدة، وخاصة في المواد العلمية بالنسبة لمعلمي التعليم الابتدائي، وارتفاع مستواها وتجديد مصطلحات بالنسبة للآخرين.
- السن: تقدم السن بين الأغلبية يطرح صعوبة فهم وتطبيق محتويات التكوين المقترحة.
- ذهنية التقليد: من الصعوبة تعديل سلوك العمل المكتسب منذ سنين، والمتجذر في أخلاقيات الممارسة اليومية لأغلبية المربين وتطويره إلى درجة الخلق والإبداع.
- انعدام الحوافز التشجيعية، المادية منها والمعنوية المتسببة بصورة مباشرة في انخفاض مستوى الوعي المهني، وتقلص روح الاجتهاد والمبادرة - الظروف النفسية والاجتماعية التي يعيشها المعلم، وتراجع وظيفته في السلم الوظيفي والاجتماعي.
- معظم برامج التكوين تهتم بالجانب النظري وتعتمد على أسلوب المحاضرات التي تتداخل فيما بينها فتؤدي إلى التكرار.
- نقص الأخصائيين الأكفاء لترشيد الأساتذة في المحاضرات وورش العمل وغيرها من الأساليب.
- غياب المعلمين وعدم حضورهم إلى برامج التكوين وذلك لعدة أسباب منها:
 - ✓ بعد مكان الدورة التكوينية عن مقر سكن المعلم.
 - ✓ عدم مناسبة وقت البرنامج للمعلمين وتضاربه مع أوقات العمل.
- من المشاكل أيضا التي تعيق الجهد التعليمي ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام حيث يتجاوز عدد التلاميذ في بعض الأحيان 40 تلميذا الأمر الذي يصعب مهمة المدرس خاصة مع طريقة التدريس بالكفاءات والتي تتطلب ألا يقتصر دور المدرس على التلقين وإنما تتعداه إلى تطوير مهارات وقدرات التلاميذ الفكرية والمنهجية والتواصلية وهو ما يتعذر مع هكذا وضعية.²³
- مشكلة الهوية بالمدرسة الجزائرية من المسائل التي لازمت كل مجهودات الإصلاح منذ بدايتها وكانت من معوقات تحقيق أهدافه حيث أنه في سنة 2000 جاء مرسوم رئاسي رقم 101-1002 يتضمن إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وأناط لها

اقترح مشروع يحدد العناصر المكونة لسياسة تربوية جديدة تشتمل على الخصوص اقتراح مخطط رئيسي يتضمن المبادئ العامة والأهداف والاستراتيجيات والأجال المتعلقة بالتنفيذ التدريجي للسياسة التربوية في مدة 9 أشهر كأساس لإصلاح المنظومة التربوية ، وعرف هذا المشروع بمشروع بن زاغو (إصلاح المنظومة التربوية)، وتم اتمام هذا المشروع من قبل المجتمع والشركاء الاجتماعيين أنه مشروع تغيير يهدف إلى تجريد الشعب الجزائري من هويته ، ذلك أنه سعى لفرض اللغة الفرنسية منذ السنة الثانية من التعليم ، قبل أن يتعلم الطفل تشكيل جملة بلغته الأم العربية ، وكذا إلغاء شعبة الشريعة في المرحلة الثانوية، وتقليص الحجم الساعي للتربية الإسلامية والإنقاص من قيمة معدلها ، ففي الوقت الذي تسعى فيه كافة الأمم بما فيها فرنسا إلى الالتفاف حول مقومات الهوية الوطنية وتدعيمها بكل الوسائل في مواجهة تيار العولمة جاء هذا الإصلاح لا يدعم مقومات الهوية من لغة ودين بل للقضاء عليها.²⁴

كما تمثل كثافة المقررات الدراسية وعدم مسايرتها للفترة الزمنية المقررة، وطغيان الجانب النظري وإهمال الجانب التطبيقي بها من أهم المعوقات التي واجهت المدرسة الجزائرية في مسيرتها، وكذا عدم ارتباط المناهج الدراسية بالبيئة المحيطة بالتلميذ إذا أخذنا بعين الاعتبار بأن من أهم المبادئ التي تقوم عليها طريقة التدريس بالكفاءات، والتي تقتضي جعل المتعلم على اتصال مباشر بالواقع الذي يعيش فيه والتعامل معه مباشرة²⁵ ونجد من المعوقات أيضا عدم قيام الإشراف التربوي من ناحية الممارسات التربوية الفعلية في المنظومة التعليمية بالجزائر بأدواره كاملة سواء من حيث رفع كفاءة المعلمين التدريسية أو من حيث ترغيبهم في مهنة التدريس. على حد تعبير " ويلز " وإطلاق قدراتهم الكامنة، وتذليل ما يعترضهم من عقبات لقوموا بواجباتهم بصورة أكمل إضافة إلى:²⁶

- الجهود التي يراد تحقيقها ظلت تتأرجح بين النوايا والممارسات بين ما يقال وما يمكن فعله وهو ما أبرز جانب القصور في ممارسة المهام المنوطة بالمدرسة.
- أزمة تسيير واجهت المدرسة سنة 1977 حين عين على رأس الوزارة السيد مصطفى الأشرف الذي جاء بفكرة مغايرة لما كانت تسيير عليه المدرسة وتمثلت في جملة من القرارات التي لم يرجع فيها لأي جهة وأحدثت بلبلة أربكت مسيرة المدرسة وهي:²⁷

- ✓ إلغاء نظام التعليم الأصلي وفرض الانضمام إلى التعليم العام على التلاميذ.
- ✓ تجميد مشروع التعليم الأساسي وإلغاء النظام المطبق في تعريب الأقسام العلمية.
- ✓ تأجيل الاهتمام بتعريب التعليم والدعوة لفرنسة الأقسام الأدبية التي كانت معربة.

2.3.3. المعوقات والتحديات الخارجية:²⁸

- التدخلات الخارجية في نظم التربية والتعليم.
- الاستلاب الثقافي واستهداف الهوية الثقافية بمنطلقات العولمة.
- التسلسل المتواصل للمفاهيم المغلوطة التي يبيثها الفكر الاستشراقي كأداة من أدوات الهيمنة العولمية.
- الابتزاز التربوي بالمنح والمعونات الخارجية لإنفاذ الكثير من المخططات الغربية بالمدرسة.
- استدماج القيم العالمية في مناهج التعليم (التربية الشمولية).
- الدور الاعلامي العالمي المناقض للدور التربوي المدرسي.

وانطلاقا مما سبق يمكن اعتبار الباحثان أبرز معيقات تحقيق المنظومة التربوية بالجزائر لأهدافها وتراجع مردود المنظومة التربوية بعد كل اصلاح بدلا من تقدمه هو ابتعادها على التعليم الاجرائي العملي الذي يركز على تنمية مهارات المتعلم الحياتية والعملية والتركيز على اعتبار المدرسة مسرحا لتمير وترسيخ الخيارات الأيديولوجية للنخب المتصارعة ، وبحجة اخراج المدرسة من الفكر التعصبي الذي جعلها تنتج مأساة العشرية السوداء بالجزائر كما عبر عن ذلك صناع القرار، جاءت شرعية الاستقرار لبرر تغلق الخيارات الفكرية لصناع القرار بالسياسة التربوية والتي تزايد اتجاهها نحو السياسات التغريبية للمناهج التربوية وتهميش الشركاء الاجتماعيين المخالفين لهذه التوجهات في تحديد عملية ومنطلقات الإصلاح التربوي وهو ما عمق المشكلات السابقة التي تعمل الإصلاحات على حلها بدلا من تجاوزها، واستمر الأمر إلى المرحلة الراهنة أين لا تزال مشكلة الصراع على الهوية بين الشركاء الاجتماعيين وصناع القرار في السياسة التربوية تتجدد باستمرار مع كل محاولة للإصلاح خاصة مع إصرار صناع القرار على الوقوف كحجر عثرة أمام كل إصلاح تربوي علمي محلي جاد وفي المقابل ترويجهم إلى الخيارات الصلاحية

المستورد وهو ما اعتبره الفاعلين التربويين المعارضين لهذا التوجه سعيا لإبقاء المجتمع في حالة من التبعية الاستهلاكية واعتبار ذلك سببا في تردي مستوى المنظومة التربوية نتيجة تهميش الخصوصية الاجتماعية للمجتمع في كافة مراحل الإصلاح التربوي الذي مرت به المنظومة التربوية.

4. المشروع التربوي الجزائري والتحديات التي يواجهها:

أكد علماء الاجتماع أنّ الأسرة الرّيفيّة في المجتمعات التّقليديّة السّائرة نحو التّحديث عندما هاجرت من الرّيف إلى المدينة طرأ عليها العديد من التّغيّرات في البناء ونظام السّلطة والزّواج والإنجاب والوظائف التّقليديّة لها كالتّربية والدّفء العاطفي ، وخلف ذلك انعكاسات على مختلف الأصعدة بالمجتمع ، لأنّ الناس يميلون للتمسك بالقديم ورفض التّغيير خاصة إذا كان يمس القيم والمعايير التي لها صلة بالهوية²⁹، لذلك خلفت التّحولات والتّطورات التي تعرض لها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال والمتمثلة في إعادة هيكلة مختلف الأنشطة الاقتصادية والإدارية والصّحية والتعليمية التي مست كثيرا من العلاقات وأوجه النشاط الاجتماعي وكانت في مجملها قصدية وتعكس إرادة الرفض لنمط أو أنماط من البناء الاجتماعي التقليدي الذي اتسم بالطابع الاستغلالي في كثير من جوانبه انعكاسات على وضعية المشروع التربوي الجزائري نتيجة التصادم بين القيم الجديدة التي حملتها القيم التقليدية.

وكان لهذه التّحولات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية وكذا الحضارية ارتباطا بالطابع الإشكالي للمشروع التربوي الجزائري، لأنّه وعلى الرغم من تحديد الجزائر مبادئها بعد الاستقلال التي تعارض الاستعمار، إلا أنّها كانت خاضعة لأهداف كثيرا ما كانت حقلا للصراعات بين القوى المهيمنة على الحقل الاجتماعي، وهو ما أطال من عمر العجز بالنظام التربوي الجزائري وأعاق الانتقال من مرحلة المبادئ إلى مرحلة الفلسفة التربوية المتكاملة.³⁰ وانطلاقا من ذلك اعتبر العديد من المفكرين أنّ أزمة النظام التربوي في الجزائر هي أزمة بنيوية إضافة إلى الارتباطات التاريخية بالإرث الاستعماري، ويرجع قوة تأثير الإرث الاستعماري بالممارسات التربوية ضمن النظام التربوي الجزائري إلى عوامل منها:³¹

— عدم تمكن الجزائر من إحداث قطيعة مع الممارسات التربوية الاستعمارية وبقيائها الاجتماعية والثقافية.

— عجز القائمين على النظام التربوي في تأسيس مرجعية تربوية بديلة تحدد معالم الانسان المراد تكوينه.

ويمكن تشخيص مظاهر أزمة المشروع التربوي الجزائري من خلال المظاهر التالية:

1.4. عجز المعرفة المدرسية : إن ماتلقنه المدرسة الجزائرية من معارف ورموز وأنماط تفكير يتناقض في كثير من الأحيان مع ما تروجه مختلف المؤسسات الاجتماعية (علي سموك ، فيفري 2005 ، 125) ، وهو ما من شأنه أن يوجد واقعا تربويا و ثقافيا يعاني حسب الجابري من ثنائية حادة بين ما هو عصري وما هو تقليدي على جميع مستويات الفكر والثقافة ، تتحول إلى شبه حرب أهلية بين طرفين يرفع أحدهم شعار (الأصالة) بينما يلوح الآخر براية (الحداثة)، وهذا الصراع الثقافي بين المرجعيات المتعددة من شأنه أن يوجد أفرادا عاجزين على تحديد هويتهم الثقافية ومرجعية سلوكهم.³²

كما يمكن لهذا التعارض بين ما تلقنه المدرسة الجزائرية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى ، إلى إنتاج جيل من العقول المثقفة غير القادرة على التواصل مع الجماهير العامة ، ولعل ذلك ما يفسر الرفض والمقاومة التي يتلقاها أي مجهود إصلاحي للمنظومة التربوية بالجزائر والذي ينتجه عقول أصبحت عاجزة على التواصل مع حاجيات الواقع الاجتماعي وخصوصياته ، فقد ذهب برهان غليون إلى أنّ التواصل بين الجماهير العامة والنخبة المثقفة يمكن أن ينقطع لسببين أساسيين الأول يرتبط بانفصال النخبة عن الثقافة السائدة في المجتمع والثاني عندما تنعدم وسائل التواصل نتيجة غياب حرية التعبير.³³

2.4. تدني مستوى التحصيل والأداء الوظيفي: ويظهر ذلك في طرائق وأساليب تعليم اللغة العربية واللغات الأجنبية والتي تعتمد في الأغلب على نظريات تعلم تقليدية تتسم بالجمود وقلة المرونة التي تجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها، خاصة وأنها تتجاوز خصوصية الطفل وقدراته ومهارته وهو ما يحول دون ادراكه لذاته وينمي لديه سلوك الاستهلاك والخضوع.

3.4. أزمة التعليم العالي والبحث العلمي: إن ما اتسمت به إصلاحات التعليم العالي من ظرفية وارتجالية وافتقار لتصور الشامل دفع الجامعة مع اختزال دورها في الرقابة الى التداعي والتدهور ويمكن حصر مظاهر هذا التدهور في النقاط التالية:

— إشكالية مضامين التعليم الجامعي وطرائق تبليغها وعدم انسجامها مع متطلبات المجتمع وسوق التشغيل والاقتصاد.

— عزلة الجامعة عن محيطها.

4.4. هيمنة الخطاب الفرنكفوني التغريبي: ويظهر ذلك في بعدين الأول يرتبط بخيارات السياسة التربوية التي تميل في توجهاتها إلى منظومات فكرية ومجتمعية غربية والثاني يتعلق بأشكال التعامل مع تلك المنظومات والاستعانة بها لإصلاح المنظومة التربوية، حيث يكون تعاملًا سطحيًا لا يراعي المعرفة العلمية الدقيقة بشروط نقلها وتوظيفها بما يتماشى وخصوصية المجتمع الجزائري.³⁴

5.4. الأمية واحتقار قيم العلم والثقافة: ساهم تدهور القيم الاجتماعية والثقافية بالمدرسة الجزائرية إلى تنامي اتجاهات تنتقص وتحتقر قيم العلم والمعرفة والثقافة، وبالتالي تزايد نسب الأمية بكل دلالاتها التي جسدت عجز النظام التربوي على أن يكون دافعًا للتنمية.³⁵

6.4. السلطة، الهوية، العنف:

انصب نقد المدرسة من طرف المهتمين بالعملية التربوية بالأساس إضافة إلى الكثافة المفرطة للأقسام على مسائل أبعد من ذلك متعلقة بمبدأ إلزامية التعليم المبني على تكديس أكبر قدر من المعلومات في ذهن المتعلم في أقصر وقت ممكن، وهو ما ينتج عنه كثافة البرامج التي صارت مرهقة للمتعلم والمعلم على حد السواء، ونتيجة ذلك الإرهاق يفقد المعلم الباعث الحقيقي للتعليم ويقع في ضغوطات قد تجعله يلجأ لمبدأ العقاب القاسي لمن يوسمون بالفشل من المتعلمين وهو الأمر الذي يدفعهم للهروب من التعليم والتسرب المدرسي أو الغش والنفور من الدراسة، كما أن المدرسة البيروقراطية توطد الكبت لدى المتعلم من خلال نظام امتحانات تقليدي لا يريئ الأطفال للحياة وإدراك هويتهم بقدر ما يقوم بعملية إخضاع وترويض لهم ليألفوا نظام الاستبداد والتبعية كنظام يعد من أهم سمات المجتمع ككل ومن ثم تكون المدرسة أداة إعادة إنتاج له.³⁶

وتأسيسًا على ذلك يمكن القول إن النظام التربوي كنسق وظيفي بأي مجتمع لا يعمل بمعزل عن بقية الأنساق الأخرى وإنما هو في حالة مستمرة من علاقة التأثير والتأثر معها، لذا لا يمكن أن يقام أي مشروع تربوي بأي مجتمع ويكون ذا فاعلية خارج علاقة التكامل

من خلال التمايز مع بقية المشاريع المؤسسة لباقي الأنساق الاجتماعية الأخرى، أي أنه يكون فاعلا إذا جاء في إطار مشروع مجتمعي متكامل يراعي خصوصية المجتمع ونسقه الكلي وينطلق منه للتأسيس لأي إصلاح أو تطوير.

ولعل هذا ما جعل المشروع التربوي بالجزائر يأخذ طابعا إشكاليا، إذ أنه طالما تجاذب تأسيسه العديد من الأطراف المتصارعة التي أطالت من عمر أزمة تشكله فبعد الاستقلال ظهر الصراع بين الإرث الاستعماري والوطني في تشكيله ومن ثمة أزمة العشرية السوداء وصراع المرجعيات الفكرية التي تفاقمت لتخرج عن إطارها الطبيعي في التنافس المشروع وتأخذ طابعا راديكاليا فتصبح فوضى اديولوجيات وما إن بدت ملامح الانفراج بعد المصالحة الوطنية حتى عادت أزمة صراع الهويات للواجهة مع إصلاحات الجيل الثاني فلا تفتأ الأزمة تنفجر حتى تعود للتجدد مرة أخرى.

ويمكن إرجاع أهم الأسباب في ذلك إلى مجموعة الأبعاد والدلالات والعلاقات العديدة والمتعددة لهذا المشروع بمختلف التحولات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية التي اجتازها ويجتازها المجتمع الجزائري والتي دفعت بالمدرسة الجزائرية لتكون وسيلة للهيمنة والسيطرة الايديولوجية وليست مناطا للتربية والتعليم والتطوير فبقيت نتيجة ذلك تعاني من تعثرات وعدة انتقادات وشكوك جعلت هناك مقاومة بالمجتمع لأي مشروع تربوي يتم تأسيسه والتشكيك في عدم ملاءمته لخصوصية المجتمع.

5. الخلاصة:

إن تحليل المسار التطوري للمنظومة التربوية بالجزائر يمكن أن يكون صورة للوضع الصعبة التي عايشتها وتعيشها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فرغم الانجازات التي حققتها من تأسيس لنظام تربوي وطني وتوحيد لغة التعلم في كافة الأطوار وغيرها من الإنجازات في الجانب الهيكلي كتحقيق الاكتفاء الذاتي من إطارات التعليم، إلا أن القصور الذي بدت مظاهره جلية من خلال الفشل والتعثرات التي تلقتها مسيرة الإصلاح لها والذي انعكس على ظهور العديد من المشكلات بالمؤسسة الشرعية التي تجسدها وهي المدرسة الجزائرية كالهدر المدرسي والتسرب المدرسي، الانزلاقات الايديولوجية والسياسية، ومشكلة الهوية وغيرها من المشكلات والتحديات التي لازالت تنتظر حلا جذريا لها كمشكلة تكوين المعلم، والاكتضاظ وعدم كفاية البنى التحتية لاستيعاب التوسع في التعليم وضعف

المناهج التربوية وانفصالها عن الواقع المعاش، كلها تحديات لازالت تطرح نفسها كمشكلات تستدعي حلا جذريا لها حتى تخرج المنظومة التربوية بالجزائر من حالة الأزمة إلى الإنجاز وتحقيق أهدافها المجتمعية.

التوصيات: انطلاقا مما سبق يمكن وضع التوصيات التالية:

- وجوب إعادة النظر في مرتكزات تطوير هذه المنظومة بعيدا عن الصراعات المذهبية والإيديولوجية من أي نوع كانت إلى دائرة الإنجاز التربوي الحقيقي من خلال التركيز على المتعلم
- التركيز على المتعلم كمنطلق وهدف لها من خلال القيام على تبني مبدأ التعليم الإجرائي الذي يطور من مواهبه وقدراته الحياتية.
- العمل على تجاوز الأطر والقوالب الفكرية الجاهزة التي تنتج مناهج تربوية جامدة إلى الأطر الفكرية المتعددة والمرنة والتي تنتج مناهج تربوية قادرة على أن تعكس مهارات الحياة الحقيقية وخبراتها.
- ضرورة التركيز على استعمال التعليم المتمركز حول المشروع، الذي يدفع التلاميذ للنظر بعمق في منطقة أو جانب معين من جوانب البحث والاستقصاء (الصراع التاريخي، مبدأ عملي، جنس أدبي) ثم ينقلهم ليوسعوا فهمهم لهذه المشروعات بالتجربة.
- الاعتماد بالتعليم الميداني الاستكشافي، بالاعتماد على توجيهات المدرسين والخبراء.

الهوامش:

- 1 هند بوشلاغم، "إشكالية تأسيس المشروع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر"، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 3، العدد الخامس، جانفي 2021، ص 100-105
- 2 أحمد بوعيزة، يوسف حديد، "سوسيولوجيا المدرسة الجزائرية"، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 01، 2019، ص 428، 429
- 3 على أسعد وطفة، على جاسم شهاب، علم الاجتماع المدرسي: بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، ط1، د.د.ن، 2003، ص 17. متاح على الرابط: <file:///C:/Users/Micro/Downloads/--.pdf>
- 4 المرجع نفسه، ص 20
- 5 أحمد لشهب، "تحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 3، العدد 4، د.ت، ص 257.
- 6 رندة شاوي، "المشروع التربوي الجزائري: بين الحداثة التربوية والأزمة التعليمية"، مجلة التغير الاجتماعي، المجلد 3، العدد 6، د.ت، ص 357.
- 7 بوعيزة أحمد، حديد يوسف، المرجع السابق، ص 430.
- 8 أحمد لشهب، المرجع السابق، ص 111، 112.
- 9 بوعيزة أحمد، حديد يوسف، المرجع السابق، ص 431، 432.
- 10 أحمد لشهب، المرجع السابق، ص 114، 115.
- 11 بوعيزة أحمد، حديد يوسف، المرجع السابق، ص 432.
- 12 عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر حقائق ومشكلات، ط2، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 438، 439
- 13 أمقران نصر الدين، بوعيفي سارة، "التربية الإعلامية وإشكالية المنظومة التربوية الوطنية"، مجلة المربي، المجلد 21، العدد 1، 24 أوت 2018، ص 19، 20.
- 14 أحمد لشهب، مرجع سابق، ص 115.
- 15 المرجع نفسه، ص 115، 116.
- 16 المرجع نفسه، ص 116، 117.
- 17 المرجع نفسه، ص 76.
- 18 عبد القادر فوضيل، مرجع سابق، ص 443.
- 19 المرجع نفسه، ص 444.
- 20 المرجع نفسه، ص 444، 445.

- 21 لخضر عواريب، محمد الساسي الشايب، "تطور الاصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية ومعاناة المدرسين"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد خاص الملتقى الدولي حول المعاناة في العمل، المجلد3، العدد3، د.ت، 443
- 22 فيروز مامي زارقة، مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص393.
- 23 لخضر عواريب، محمد الساسي الشايب، مرجع سابق، ص445.
- 24 شراد محمد العلمي، النظام التعليمي وثوابت الهوية الوطنية: كتب المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي نموذجا -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة سطيف2، 2014، ص66، 67.
- 25 لخضر عواريب، محمد الساسي الشايب، مرجع سابق، ص445، 446.
- 26 المرجع نفسه، ص446.
- 27 عبد القادر فوضيل، مرجع سابق، ص447.
- 28 رندة شاوي، مرجع سابق، ص363-368.
- 29 محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص98-101.
- 30 على سموك، "المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولة: مقارنة سوسيولوجية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد5، العدد7، فيفري 2005، ص123، 124.
- 31 المرجع نفسه، ص124
- 32 ماجد الزبود، الشباب والقيم في عالم متغير، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص106، 107.
- 33 برهان غليون، مجتمع النخبة، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986، ص122، 180.
- 34 على سموك، المرجع السابق، ص126.
- 35 المرجع نفسه، ص126، 127.
- 36 المرجع نفسه، ص127، 128
- المراجع:**
1. أحمد بوعبزة، يوسف حديد، "سوسيولوجيا المدرسة الجزائرية"، مجلة آفاق علمية، المجلد11، العدد01، 2019.
2. أحمد لشهب، "تحليل سياسة إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد3، العدد4، د.ت

3. أمقران نصر الدين، بوعيفي سارة، "التربية الإعلامية وإشكالية المنظومة التربوية الوطنية"، مجلة المربي، المجلد 21، العدد 1، 24 أوت 2018.
4. برهان غليون، مجتمع النّخبة، ط1، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1986.
5. رندة شاوي، "المشروع التربوي الجزائري: بين الحداثة التربوية والأزمة التعليمية"، مجلة التغير الاجتماعي، المجلد 3، العدد 6، د.ت.
6. شراد محمد العلمي، النظام التعليمي وثوابت الهوية الوطنية: كتب المرحلة الأولى من التعليم الابتدائي نموذجا -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة سطيف2، 2014.
7. فيروز مامي زرارقة، مشكلات وقضايا سوسيولوجية معاصرة، الطبعة العربية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
8. عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر حقائق ومشكلات، ط2، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
9. على أسعد وطفة، على جاسم شهاب، علم الاجتماع المدرسي: بنيوية الظاهرة المدرسية ووظيفتها الاجتماعية، ط1، د.د.ن، 2003.
10. على سموك، "المشروع التربوي الجزائري بين معوقات الأزمة وواقع العولمة: مقارنة سوسيولوجية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد5، العدد 7، فيفري 2005.
11. لخضر عواريب، محمد الساسي الشايب، "تطور الاصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية ومعاونة المدرسين"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد خاص الملتقى الدولي حول المعاناة في العمل، المجلد3، العدد3، د.ت.
12. ماجد الزبود، الشباب والقيم في عالم متغير، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
13. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري: تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.
14. هند بوشلاغم، "إشكالية تأسيس المشروع التربوي وإصلاح المنظومة التربوية في الجزائر"، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد3، العدد الخامس، جانفي 2021.